أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

محمد سعيد بسيونى *

المقدمـــة :-

تزايد في السنوات الأخيرة الاهتمام بالاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لتحسن بيئة الاستثمار وتقليص العوائق التي كانت تقف في وجهه. كما أن معظم دول العالم تتنافس وتبحث بجد عن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه بأصوله المادية الملموسة وأصوله غير الملموسة يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، كما يمكن أن يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في بناء القدرات الوطنية من خلال إدخال التقنية الحديثة وفتح فرص العمل أمام مواطني البلد المضيف للاستثمار وتوفير فرص التدريب لهم. بالإضافة إلى نقل المعرفة الفنية والإدارية[1]. كما يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر الدول المضيفة على زيادة إنتاجها من خلال التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له وهى تكنولوجيا قد لا تكون متاحة تجاريا، خاصة في ظل رفض الشركات المبتكرة بيع تقنياتها عن طريق الترخيص المباشر للشركات المحلية في الدول المضيفة. كذلك فإن تلك التكنولوجيا تكون أكثر حداثة مقارنة بتكنولوجيات التراخيص بسبب كثافة الإنفاق على البحوث والتطوير. كما قد يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الشركات الوطنية على إجراء المزيد من الإنفاق على البحوث والتطوير، وبالشكل الذي ينمى القاعدة التكنولوجية في الدول المضيفة بفعل تأثير المحاكاة . كذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون ذو أثر كبير إذا تدفق على كيانات اقتصادية يوجد بينها تكامل إقليمي اقتصادي حيث من الممكن أن يساعد في عملية تنويع اقتصادات هذه الكيانات كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي[2].

مشكلة البحث:-

تشكل دراسة موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي أحد أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون في الكثير من الدراسات التطبيقية التي قاموا بها، من خلال بناء نماذج وبيانات لتحديد المعايير والضوابط التي من خلالها يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.وتمثلت المشكلة الأساسية في الجدل القائم في هذه الدراسات التطبيقية، حول ما إذا كان هذا الأثر إيجابيا أم سلبيا

* د.محمد سعيد بسيونى : استاذ مساعد قسم الاقتصاد كلية تجارة جامعه بنها .

حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن الأثر الايجابي كان نتيجة التكنولوجيا العالية والحديثة المصاحبة لهذا الاستثمار، والتي تؤدي إلى زيادة عوائد عوامل الإنتاج والحد من فجوة الادخار والاستثمار، إضافة إلى قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بتحفيز الاستثمار المحلي في الدول المضيفة وما لذلك من تحفيز للنمو الاقتصادي، فيما أكدت دراسات أخرى عكس ذلك حيث أدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض الاستثمار المحلي بسبب عدم قدرة الشركات المحلية على مواجهة ومنافسة الشركات الأجنبية والناتجة أساسا من اختلاف التكنولوجيا المطبقة، والطرق الحديثة في مجال الإنتاج والتسويق. وتوصلت دراسات أخرى إلى أن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي يعتمد على المقومات التي تتميز بها كل دولة على حده والحوافز والمناخ الاستثماري الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات وامتلاك الاستثمارات الأجنبية للمقومات التكنولوجية التي تساعد الدول المضيفة على تحقيق ذلك في عالم تزايدت فيه حركة رؤوس الأموال وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر تجاه الدول النامية، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي التي استقطبت نسبة من تلك الاستثمارات في محاولة منها لرفع وتحسين معدلات نموها الاقتصادي وذلك من خلال الإصلاحات التي قامت بها(٣).

وفي ضوء ما سبق يحاول هذا البحث دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي التعرف على نوعية هذا الأثر.

أهمية البحث وأهدافه:-

تكمن أهمية البحث في التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه هذا الاستثمار في تنمية اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك إذا تمكنت هذه الدول من توجيه وتنظيم وتخطيط هذا الاستثمار بصورة جيدة، لأن هذا الاستثمار يشكل ضرورة كبيرة لهذه الدول لتلبية حاجتها من خلال إدخال التقنية الحديثة، وفتح فرص العمل أمام مواطني البلد المضيف للاستثمار، وتوفير فرص التدريب لهم، بالإضافة إلى نقل المعرفة الفنية والإدارية اللازمة لعملية التنمية في ضوء غياب أو نقص مصادر التمويل الأخرى. وأما بالنسبة لأهداف البحث فهي:-

١- التعرف على الدور الحيوي للاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصادات الخليجية.

٢- إظهار الترتيب النوعي الذي تشغله دول مجلس التعاون وذلك لتقديم التوصيات المناسبة التي تساعد على خلق مناخ أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

٣- معرفة مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في دول المجلس بالإضافة إلى معرفة أثره على تنوع اقتصادات هذه الدول .
٤- تقديم المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تساعد دول مجلس التعاون الخليجي في تهيئة الظروف وتوفير المناخ المناسب لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر اليها.

فرضيات البحث:-

سوف يحاول هذا البحث اختبار الفرضيات التالية:-
أن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل هام في زيادة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول المضيفة.
أن النتائج السلبية أو الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية تتوقف على مدى تفاعل الدولة المضيفة مع هذا الاستثمار.
إن توفير المناخ الملائم شرط ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج البحث:-

لتحقيق أهداف هذا البحث تم استخدام:-

١ - المنهج الوصفي التحليلي في عرض الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث، مفهومه، وأنواعه، والعوامل المحددة له، وآثاره المختلفة، وذلك بالرجوع إلي المتوافر من مراجع علمية ودوريات وتقارير ودراسات وبحوث و مؤتمرات علمية، متعلقة بموضوع البحث.
٢- المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ؛ وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع وهو معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ، والمتغير المستقل ويتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومتغيرات أخرى تؤثر في النمو الاقتصادي.

خطة البحث:-

لمعالجة مشكلة البحث، وانطلاقا من أهميته، وتحقيقا لأهدافه، واختبارا لفرضياته، فقد تم تقسيمه، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة والمراجع، إلى المباحث التالية :-

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
المبحث الثاني: العوامل المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
المبحث الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي (السياسات والحوافز –الواقع- الأهمية –المجالات)

المبحث الخامس :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

- الخاتمة - المراجع

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه امتلاك أحد الأفراد أو المؤسسات في دولة ما لأصول تعمل في دولة أخرى، وينقسم الاستثمار الأجنبي إلي نوعين(٤):-

النوع الأول: الاستثمار الأجنبي غير المباشر:والذي يعني امتلاك الأفراد (أو المؤسسات) غير المقيمين لبعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمؤسسات وطنية في دولة أخرى دون أن يقوم هؤلاء الأفراد بممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، ولكن لهم الحق في الحصول علي عائد نظير المشاركة المتمثلة في الأسهم والسندات وهذا النوع ليس محل دراستنا .

النوع الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يمثل محور اهتمام هذا البحث: ويعرفه صندوق النقد الدولي I M F بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. وتعرفه منظمة التجارة العالمية W T O بأنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ) والذي يتحصل أو يمتلك أصولا في بلد آخر(البلد المضيف أو المستقبل) وذلك بقصد تسيير هذه الاستثمارات.ومنه يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتهما.

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):(٥)

١- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:-

تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والخام لدى الدول النامية، وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى. ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية . ويعتبر هذا الشكل غير عادل باعتبار أن النسبة الأكبر من أرباحه تذهب للشركات المستثمرة.

٢- الاستثمار الباحث عن الأسواق:-

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية في أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا الاستثمار، منها تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.ولهذا النوع من الاستثمار آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجال الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

٣- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية من خلال الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة، وهذا ما تفتقر إليه البلدان المتخلفة وإن امتلكت هذه البلدان الأيدي العاملة الماهرة فلا تشكل سوى نسبة ضئيلة مما تحتاجه هذه الاستثمارات. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدةً، منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم بها شركات وطنية وفقاً لتعاقدٍ ثنائي. وثمة شكلٌ آخر من هذا النوع، وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع سعر صرف عملته. إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة وتقنية عاليتين في الدول المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حالياً في بعض الدول حديثة التصنيع.

٤- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

وأهم أشكال هذا النوع من الاستثمار (٦):-

أ ـ الاستثمار المشترك :-
الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفةٍ دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية. وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:-
١- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.
٢- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
٣- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
٤- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا وغيرها.
٥- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.

ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :-
تعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع (Subsidiaries) للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، وتتردد الدول كثيراً في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسية لأسواقها، إلا أنّ الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ولهذا النوع من الاستثمارات مزاياه التي تتمثل في أن زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي تؤدي إلى كبر حجم المشروع للمساهمة الجيدة في إشباع حاجة السوق المحلي وإيجاد فائض للتصدير، مما يترتب عليه تحسن في ميزان المدفوعات والمساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في بعض فروع الاقتصاد المرتبطة بهذه الاستثمارات وخلق فرص للعمل. أما عيوب هذا النوع فتتمثل في خشية الدولة المضيفة من أخطار الاحتكار ، وما يترتب على ذلك من آثار سياسية سلبية في حالة تعارض المصالح بينها وبين هذه الشركات .

ج- مشروعات أو عمليات التجميع :-
تأخذ هذه المشروعات شكلاً من أشكال اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً، كما يقوم الطرف الأجنبي أيضاً بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة وغيرها، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ

مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي.

أولا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع.

د- الاستثمار في المناطق الحرة:-

يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز والمزايا والإعفاءات.

هـ- الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:-

يكون هذا الاستثمار في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٥٠ عاما في مجال البنية الأساسية، مثل بناء المطارات أو الطرق، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل(الاستثمار بنظام إل B.O.T) .والاستثمار بهذا الشكل يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي حيث تحتاج الحكومة إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويلها من الموازنة العامة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز.

ثالثا: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر:-

أما بخصوص الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فيلاحظ أن الحافز هو سياسة أو جزء من سياسة تطبقها الدولة المضيفة لصالح المستثمر الأجنبي بهدف تحقيق منفعة اقتصادية واجتماعية تساوي على الأقل قيمة الحافز الممنوح .فمثلا قد تهدف الدولة المضيفة إلى استقطاب استثمارات في مجال تقنية معينة أو إتاحة الفرصة لأكبر عدد من العمالة، أو الرغبة في توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو نوع معين من الأنشطة الاقتصادية، كذلك سعي الدولة لتنمية مناطق أو أقاليم معينة فيها. و الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي تتخذ عدة أشكال ، منها (٧):-

١- حوافز مالية عامة :تمثل الحوافز المالية أكثر أنواع الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر استعمالا خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، ومن أكثر أشكال هذه الحوافز استعمالا الحوافز الممنوحة (كالتخفيضات والإعفاءات) على ضريبة الدخل، والسماح بتنزيل الخسائر من الربح المتحقق أثناء العمل، كذلك خصم النفقات الأخرى الخاصة من ضرائب الشركات، فضلا عن استثناء الاستيراد والسلع الرأسمالية والمواد الأولية والاحتياطية من الضرائب الجمركية وغيرها.

٢-الحوافز التمويلية :الحوافز التمويلية هي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض التي تقدمها الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية وبشروط ميسرة، يكون ذلك بتوفير الأموال مباشرة للمشروع وذلك على شكل منح و إعانات حكومية

أو قروض بفوائد مخفضة. وكذلك المشاركات الحكومية بالملكية والمشاركة في الاستثمارات المتضمنة خطرا تجاريا عاليا. والتأمين الحكومي بمعدلات مدعمة لتغطية بعض الأخطار مثل تقلبات سعر الصرف وخفض قيمة العملة والأخطار غير التجارية. والملاحظة أن الدول النامية تجد صعوبة في تقديم هذا الحافز لافتقارها للموارد في حين نجده متوفرا في الدول الصناعية مما يجعلها مناطق أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي .

٣-الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر :هناك ثلاثة أنواع من الضمانات ضد المخاطر وهي:-

الضمانات المادية :تتمثل هذه الضمانات في : ضمانات حرية تحويل رأس المال وعوائده، وضمانات التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمارات بسبب الخسارة الناجمة عن تغير سعر الصرف.

الضمانات القانونية :تتمثل هذه الضمانات في التعويض عن التأميم و ذلك بمرافقة إجراءات التأميم لأي سبب موضوعي مقنع و يدفع تعويض عاجل و فعلي خلال مدة معقولة.

الضمانات القضائية :تتمثل هذه الضمانات في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات وتشمل: حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية، وإذا كان النزاع موجها إلى المحاكم الوطنية فانه يطبق القانون الوطني الداخلي , أما إذا طرح أمام التحكيم المؤسساتي فنظام التحكيم الذي يختاره الطرفين هو الذي يطبق . يضاف إلى ذلك القيمة القانونية للقرار التحكيمي.

٤ – الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة: تتمثل في جملة التسهيلات المختلفة، وتعتبر هذه الحوافز في مجملها من الحوافز التميزية التي تمنح إلى المشاريع التي تستثمر في قطاعات معينة أو مناطق معينة و من أمثلتها، عدم وضع أي قيود على تملك المشروعات الاستثمارية سواء كان تملكا كاملا أم جزئيا. وكذلك تزويد المستثمر ببعض الخدمات الأساسية، مثل تزويده بمعلومات عن السوق، وتوفير المواد الخام، وتقديم النصح والمشورة بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، والمساعدة في التدريب، وتزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أرض ومبان ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية.

المبحث الثاني: العوامل المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

على المستوى النظري يمكن القول إن الفوائد التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة لا تأتي بطريقة آلية إلى هذه الدول، ولكن لابد عليها أن تعمل على توفير متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة منه. وعلى مستوى الدول النامية، ومن أجل جذب المستثمرين الأجانب، تقدم هذه الدول الكثير من

أنواع الحوافز والتسهيلات والامتيازات. و من الخطأ اعتبار أن تعدد وتنوع الحوافز أو التسهيلات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب تؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي أو زيادة جاذبية الدول لهذا الاستثمار، ذلك أن جاذبية الدول لهذا الاستثمار لا تتوقف فقط على الحوافز والضمانات المقدمة، وإنما هناك عوامل أخرى لها تأثير كبير على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى هذه الدول، ومنها(٨): -

١- النمو الاقتصادي :-إن النمو السريع للناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يوجد مستوى عالي من متطلبات رأس المال، ويحدث فجوة في موارد الدولة المضيفة وبالتالي فإنها تطلب استثمارا من خلال عرض شروط تفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر .

٢- سعر الصرف: تؤدي التقلبات في أسعار الصرف إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدولة المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها.

٣- التضخم: لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات المتعددة الجنسيات. كما أن ارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة يؤثر تأثيرا كبيرا على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ذالك أن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار الأسعار. ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز ١٠% فإذا بلغ ٣٠% أو ٤٠% أو تجاوز ١٠٠ % سنويا يدخل منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية. بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النوع الاستثماري حيث يتجه المستثمر إلى الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل.

وتوضيح هذا أن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة ، وبذلك فان التضخم لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل. ويؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى انكماش الأنشطة الاقتصادية وبالتالي فان الانكماش يقود في النهاية إلى إفلاس الشركات وقد يقوم المستثمرون المحليون ببيع أصولهم إلى المستثمرين الأجانب بأسعار منخفضة وقد ينتج عن ذلك توسع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

٤- الإصلاحات الاقتصادية: ينصرف مفهوم الإصلاحات الاقتصادية إلى ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع . وتجدر الإشارة هنا إلى أن انخفاض

القيود الحمائية في إحدى الدول يضعف حوافز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في هذه الدولة.

٥- الاستقرار السياسي: إن عدم الاستقرار السياسي وحدوث الانقلابات السياسية والاغتيالات وأعمال الشغب والنزاعات المسلحة يؤدي إلى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي . وعلى عكس ذلك كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا أدى إلى جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في تلك الدولة.

٦- حجم السوق في الدولة المضيفة :-لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة. ويساعد حجم السوق الشركات التي تنتج المنتجات القابلة للمتاجرة بتحقيق اقتصاديات الحجم ، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بمتغير الناتج المحلي الإجمالي. وأن حجم الاقتصاد هو محدد ملحوظ لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية المتطورة، ومع ذلك فان حجم السوق يمكن أن يكون أقل تأثيرا أو غير مهم إذا تم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة كقاعدة إنتاج فقط لتصدير إنتاجها بصورة أكثر تنافسية لأسواق أخرى(٩).

٧- البنية التحتية:- تشمل البنية التحتية الطاقة والطرق والتعليم والصحة والاتصالات، وقد تبين أن البنية التحتية المتطورة وقوة العمل المدربة بشكل كفء تعد عناصر أساسية لجذب المستثمرين الأجانب .

٨- سعر الفائدة :-إن النظرية الاقتصادية تؤكد وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب الاستثماري، اذ يوجد لكل مستوى من هذا الطلب قيمة محددة للكفاية الحدية للاستثمار تتفق معه. وبمجرد معرفة سعر الفائدة الذي لابد أن تدفعه الشركة للحصول على الأموال اللازمة يمكننا معرفة مستوى الطلب الاستثماري الذي يتحقق عنده التعادل بين الكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة.

١٠-الحجم النسبي للصادرات:- تعد الصادرات من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات وذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى القطاع الذي يكون فيه العائد الحدي أعلى مقارنة بسائر القطاعات الأخرى.

١١- الادخار المحلي:- إن تحقيق تنمية سليمة في الدول النامية يعتمد على توافر الموارد المحلية القادرة على تمويل كل مستلزمات عملية التنمية فيها، أي بإمكانها تعويض النقص في مدخراتها المحلية من خلال الاستعانة برأس المال الأجنبي لسد هذه الفجوة، إذ أن ارتفاع معدل الادخار يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمارات المحلية

والذي يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج و معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي وبالتالي زيادة الاستثمارات الأجنبية.

أما على المستوى التطبيقي، فهناك الكثير من الدراسات التي تناولت بالشرح والتحليل العوامل المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المختلفة، ومن هذه الدراسات مايلي:-

١-دراسة(Hufbauer.,1994) حول أثر كل من الانفتاح الاقتصادي، السكان، ومعدل النمو في الناتج المحلي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من دول ألمانيا،أمريكا، اليابان، للسنوات(١٩٨٠،١٩٨٥،١٩٩٠) وقد توصلت الدراسة إلى أن عامل السكان هو العامل المهم والمؤثر.فزيادة السكان بنسبة١% تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة أكبر من ١%(١٠).

٢- دراسة(١٩٩٥ Singh and Jun) (عن بعض الشواهد الجديدة على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية . استخدم الباحثان في هذه الدراسة تحليلات تطبيقية لعدد من المؤثرات و التي منها : الاستقرار السياسي (المخاطر السياسية)، والوضع الاقتصادي ، وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية. وقامت الدراسة باستخدام طريقة دمج البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية لبيانات الدول النامية، واختبرت المؤثرات المذكورة على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد توصلت الدراسة إلى أن متغير الاستقرار السياسي محدد له أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي، بينما الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي فإنها لا تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر . كما أوضحت الدراسة أن النمط التصديري هو المتغير القوي لتفسير جذب دولة ما للاستثمار الأجنبي المباشر(١١).

٣- دراسة (Katrakilidis, 1997) التي طبقت على كلٍّ من ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإيرلندا، والبرتغال، وأمريكا، واليابان؛ لدراسة العلاقة بين صافي تدفق الاستثمار الأجنبي، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية في هذه الدول. وقد شملت مجموعة المحددات السلاسل الزمنية لمتغيرات التضخم والتغير في الناتج الحقيقي، والتغير في الأجور الاسمية، والتغير في سعر الصرف باستخدام اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك على المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافا كبيرا في نتائج النماذج المستخدمة رغم التقارب الكبير بين اقتصادات تلك الدول. ففي مجموعة الدول الأقل تقدماً كإيرلندا، والبرتغال، تظهر الدراسة أن متغيرات التضخم ونمو الناتج المحلي والأجور تشكل دوراً هاماً في تحديد حجم

الاستثمار الأجنبي. أما في الدول الأكثر تقدماً كأمريكا، واليابان، وفرنسا، وألمانيا، فإنها تظهر اختلافاً في نتائج نماذج تلك الدول؛ لكنها تشترك في تأثير أسعار الصرف على الاستثمار الأجنبي(١٢).

٤- دراسة (Saskia K.S Wilhelms,1998) حول تحليل العناصر المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي في ٦٧ دولة نامية للفترة (١٩٧٨ ــ ١٩٩٥)، وقد توصلت الدراسة إلى أن العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى القطاع أو على مستوى المؤسسة هي أقل أهمية مقارنة بالعوامل المحددة على مستوى الدول. وتتمثل هذه الأخيرة فيما يلي(١٣):-

أ - التكيف الحكومي : يؤدي التكيف الحكومي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يقلص عدم الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، والقانوني والإداري، وبالتالي يقلص من درجة الخطر. ويتم قياس التكيف الحكومي بالمتغيرات التالية:-

الانفتاح الاقتصادي: فزيادة الانفتاح الاقتصادي تساهم في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ويقصد بالانفتاح الاقتصادي أن الأسواق حرة، أي أن هناك تدخل تنظيمي محدود للدولة في الأسواق، وأن نظام التصدير والاستيراد مفتوح.

النزاهة والشفافية القانونية والإدارية: فإبطال العقود من طرف الحكومة، والمصادرة، وانتشار الرشوة وسط الحكومة، وعدم احترام القانون ،كلها عوامل تؤثر سلبا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن حالة العدالة والمستوى المنخفض للرشوة لها ارتباط إيجابي أكثر قوة مع الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمتغيرات الأخرى، وذلك لأن هذين المتغيرين لهما تأثير مباشر على عمليات الاستثمار، فالرشوة يشعر بها المستثمر الأجنبي بمجرد وصوله إلى الدولة المضيفة. كما أن حالة العدالة تبين أن احتمال إبطال العقود من طرف الحكومة احتمال ضعيف وأن حقوق المستثمر محمية من طرف القانون .

ب - تكيف السوق: الأسواق التي تعمل جيدا تزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتم قياس مدى تكيف السوق بالمتغيرات التاليــة :-

- التكيف الإجمالي للسوق:يقاس التكيف الإجمالي للسوق بالناتج المحلي الإجمالي الفرد، وكذلك بالعدد الإجمالي للسكان. فالناتج المحلي الإجمالي للفرد يدل على مستوى التطور الاقتصادي وإنتاجية الاقتصاد، أما العدد الإجمالي للسكان فيبين حجم السوق.

ومن خلال هذه الدراسة تبين أن هناك ارتباط سلبي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقبل درجة

ضعيفة للتطور الاقتصادي وهذا ما يثبته الواقع العملي حيث نلاحظ تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر حتى في البلدان ذات الدخل المنخفض.

أما فيما يخص العدد الإجمالي للسكان فهناك ارتباط إيجابي بين هذا المتغير والاستثمار الأجنبي المباشر ولكنه ارتباط ضعيف جدا، مما يعني أن السوق الكبير له أثر إيجابي خفيف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه النتيجة تفند ما يفترضه العديد من النظريات بأن السوق له أثر قوي على الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن هذا لايلغي أهمية حجم السوق بالنسبة للمستثمر الأجنبي .

- نسبة عدد سكان المدن من إجمالي عدد السكان: أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ارتباطا إيجابيا قويا بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتمدن. فحسب المستثمرين الأجانب، فإن الآثار السلبية للازدحام كالتلوث والاكتظاظ السكاني تعوض بالآثار الإيجابية للتجمع السكاني كسهولة الوصول إلى المؤسسات السياسية والمالية، هياكل قاعدية أفضل، يد عاملة أكثر تنوعا وأكثر اتساعا، والحصول على الطاقة، زد على ذلك فالاستثمار الأجنبي المباشر له اتجاه إلى التمركز في عاصمة البلد خصوصا في البلدان التي لها هياكل قاعدية ضعيفة .

- كثافة سكان القرى:كثافة سكان القرى لها ارتباط ايجابى مع الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن هذا المتغير يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن كثافة سكانية كبيرة في القرى تعني تطوير الهياكل القاعدية لهذه المناطق ودمجها ضمن المناطق الحضرية.

ت – التجارة الخارجية: هناك ارتباط إيجابي وقوي بين حجم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر. بعبارة أخرى، المستثمر الأجنبي يفضل حرية التبادل على الحواجز التجارية، مما يعكس رغبته في استيراد العناصر الداخلة في الإنتاج وتصدير المنتجات بشكل سريع وفعال. الارتباط الكبير بين التجارة والاستثمار الأجنبي، يعيد النظر في المفهوم الذي اعتبر أن الاستثمار الأجنبي يستفيد من الحواجز التجارية، بمعنى أن الأجانب يستفيدون من الأنظمة المحلية لإحلال المنتجات المستوردة.

ث-الإيرادات الضريبية: الإيرادات الضريبية المرتفعة لها ارتباط سلبي قوي مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إن الأثر الشديد والسلبي للضرائب المرتفعة على الاستثمار الأجنبي تفسر بأن الضرائب مهما كان شكلها تؤثر على أعمال المستثمر الأجنبي. ومن المعروف في الدول النامية أن الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية تأتي من الضرائب التجارية مما يؤثر بشدة على عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالواردات والصادرات .

ج - تكيف سوق رأس المال: منح القروض له ارتباط إيجابي مع الاستثمار الأجنبي المباشر. أي أن منح القروض يعمل على زيادة الاستثمار الأجنبي. فالمستثمرون الأجانب يرون أن القروض والأنظمة البنكية غير ملائمة في الدول النامية، وبالتالي يلجأون إلى الحصول على القروض من دولهم الأصلية .

ح- الاستعمال التجاري للطاقة: الاستعمال التجاري للطاقة له ارتباط قوي وشديد مع الاستثمار الأجنبي المباشر.ذلك أن المستثمرين الأجانب يكون تركيزهم الأساسي فيما يخص الهياكل القاعدية هو الحصول على الطاقة ووسائل الاتصال. فعامل الطاقة يمكن أن يعتبره المستثمر الأجنبي كتعويض عن الهياكل القاعدية الضعيفة.

خ - التكيف فيما يخص التعليم: فالنسبة المرتفعة للتعليم تعني وجود يد عاملة متعلمة، الأمر الذي يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥- دراسة(Jiho and You1999) بعنوان: هل يعد الاستقرار السياسي محدداً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوريا خلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٩١ ؟ وللإجابة على هذا التساؤل جعلت هذه الدراسة محور تركيزها على ستة متغيرات هي: المظاهرات الاحتجاجية، والاغتيالات السياسة، وإضرابات العمال، والتهديد الخارجي، والوفيات من العنف المحلي، والانقلابات العسكرية. واختيرت هذه المتغيرات من مؤشر (PII) Political Instability Index ومؤشر Feieribend Instability Index(FII).

وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كوريا، إلا في حالة كون عدم الاستقرار حاداً بدرجة تؤثر على السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر كما حدث في عام١٩٨٠.

ونفت الدراسة ما يراه البعض من أن عدم الاستقرار هو محدد مهم في تفضيل بلد بعينه، مؤكدة أن الظروف والسياسات الاقتصادية السائدة هي المحدد الرئيس للمستثمرالأمريكي بصفة خاصةٍ للاستثمار في كوريا في حال الأزمات السياسية (١٤).

٦- دراسة (Sayek Selin,1999) عن العلاقة بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر،حيث أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة معدل التضخم بنسبة ٣% ستؤدي إلى

انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢% ،.وإذا زاد معدل التضخم بنسبة ٧% سيخفض الاستثمار الأجنبي بنسبة ١.٩% (١٥).

٧- دراسة (Mallampally and Sauvant ,1999) عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. أوضحت هذه الدراسة مدى اهتمام البلدان النامية بتحسين المتغيرات المؤثرة على المستثمرين من حيث تفضيلهم لبعض المواقع دون بعضها الآخر، ثم قسمت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قسمين (١٦):-

القسم الأول: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر: سياسات الخصخصة، والسياسة الضريبية، والاستقرار السياسي والاقتصادي.

القسم الثاني : المحددات الاقتصادية، وقسمت إلى ثلاث مجموعات هي : المحددات المتصلة بتوافر الموارد، والمحددات المتصلة بحجم أسواق السلع والخدمات ، والمحددات المتصلة بمزايا التكلفة في الإنتاج.

وخلصت الدراسة إلى أن الأسواق العالمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت تنافسية للغاية؛ حيث أن السياسات التقليدية لم تعد قادرة على جذب الاستثمار مما يشكل معضلة أمام البلدان النامية الساعية إلى تطوير حزمة ملائمة من المحددات الجاذبة للاستثمار.

٨- دراسة (James and Francisco, 2000) التي استهدفت تحليل محددات الاستثمارات المتدفقة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك خلال الفترة من(١٩٦٧-١٩٩٤) وبنيت هذه الدراسة على نموذج مبسط اعتمد على الطلب المحلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن تكلفة العمل الحقيقية متباينة فيما بين الدولة المستثمرة – الولايات المتحدة – والدولة المضيفة (المكسيك)، وأن لذلك المتغير تأثيرا محددا وواضحا على تدفق الاستثمارات من بلدٍ إلى آخر، إلا أن الاختلاف في تكلفة رأس المال المستخدم له تأثير ضعيف على المدى الطويل، وتأثير محدود على المدى القصير، إضافة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المكسيك كدولة مضيفة قد أثرت بشكل كبير على رفع معدلات الأجور فيها(١٧).

٩- دراسة (Yang, Groenewold and Tcha 2000) عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في استراليا خلال الفترة من عام ١٩٨٥حتى عام ١٩٩٤. وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم محددات الاستثمار الأجنبي في استراليا هي إجمالي الناتج

المحلي، ومعدلات الاستثمار المحلي، والميزان التجاري، والتجارة الخارجية كجزء من الإنتاج المحلي،ونمط الصناعة فيها، وتكاليف الأجور الحقيقية، ومعدل التضخم في البلد المستضيف(١٨) .

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

على المستوى النظري: اختلفت الآراء حول مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة للدول النامية، مما أوجد وجهتي نظر في ذلك: الأولى تؤيد الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجعه لما له من آثار ايجابية على اقتصادات هذه لدول ولحاجتها الملحة إليه لافتقادها عناصر التمويل الذاتية، والثانية معارضة للاستثمار الأجنبي المباشر ترى أنه وسيلة لاستنزاف ثروات الدول النامية خاصة وأن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة توجه إلى القطاعات الخدمية والاستخراجية وتبتعد عن القطاعات التي تحتاج إلى الاستثمار بشكل كبير مثل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى الدول بدافع مصلحة المستثمر الشخصية أولا حتى لو كانت تتعارض مع مصلحة الدولة المستضيفة له،وفيما يلي نعرض وجهتي النظر والحجج التي تؤيد كل منهما:-

أولا:- الفريق المؤيد لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:-

يرى الفريق المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر "النظرية الحديثة" إن حركة هذا الاستثمار ما هي إلا تجسيد لمبدأ تقسيم العمل الدولي والتخصص، حيث تتضافر العناصر النادرة في الدول النامية من رأس مال وتكنولوجيا مع العناصر المتوفرة في هذه الدول من موارد طبيعية وعمالة، الأمر الذي يؤدى إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم، ومما يعنى أيضا أن كلا الطرفين "الدولة المستضيفة والمستثمر الأجنبي" يستفيدان،ويرى أصحاب هذا الرأي أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية منافع كثيرة تتمثل في(١٩):-

أ- المساهمة في تمويل التنمية:-

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية وفجوة المهارات تعتبر مقياساً مهماً لقياس جدوى هذه الاستثمارات، ويقاس هذا الأثر من خلال دوره في سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلية، بالإضافة إلى دوره في سد فجوة المهارات الفنية وتدريب العاملين والمديرين الوطنيين ونقل الفن الإنتاجي إلى الدول المضيفة، حيث يعتبر الاستثمار المباشر الخط الناقل لأحدث التقنيات والابتكارات الحديثة سواء أكانت منتجات أم وسائل فنية. وتتضمن الموارد الأجنبية المحولة إلى الدولة المضيفة بصفة رئيسة رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التقنيات، ويمكن أن يظهر الأثر الإيجابي للاستثمار

المباشر على صعيد التمويل عندما تخلق الموجة الأولي من الاستثمار الأجنبي المباشر تياراً لاحقاً من الاستثمار تجاه الدولة المضيفة، فرأس المال الخاص يوصف بأنه رأس مال حذر، فإذا نجحت التجربة الأولى في خلق ظروف ملائمة للنجاح فسوف يشجع ذلك الاستثمار المباشر على دخول الدولة المضيفة بصورة مستمرة.

ب- المساهمة في التكوين الرأسمالي:-

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف يتوقف على حجم التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال.أي على الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي(Net F D I) (٢٠):-

١-التدفقات الرأسمالية الداخلة (Capital inflows):-

إن التدفقات الداخلة لـ FDI تتألف من أسهم رأس المال العادية والتي جلبها المستثمرون الأجانب إلى الدولة المضيفة، وكذلك هناك طرق غير مباشرة لجلب رؤوس الأموال إلى الدولة المضيفة، ومثال على ذلك الأرباح الناتجة عن عمليات التصدير للمنتجات التي يقوم بإنتاجها هؤلاء المستثمرون، فهذه تعتبر كتدفقات رأسمالية داخلة، وكذلك عمليات الإنتاج التي يقوم بها هؤلاء المستثمرون ضمن الاقتصاد المحلي، والتي تعمل على توفير العملة الأجنبية التي كانت ستستخدم لتأمين الواردات من نفس هذه المنتجات. كذلك فإن وجود FDI في دولة معينة من الدول النامية سيشجع البلد الأم وحتى المنظمات الدولية على تقديم المساعدات المالية لهذا البلد المضيف. ومن ثم، فإنه يعبر عن التدفقات الرأسمالية الداخلة بالمعادلة:-

$$C I = f (X + I + E + A)$$

حيث:-

C I: التدفقات الرأسمالية الداخلة.

X: تعبر عن عائدات التصدير.

I: العملة الأجنبية التي كانت ستستخدم لتأمين الواردات لولا وجود الاستثمارات الأجنبية.

E: أسهم رأس المال العادية للمستثمرين الأجانب.

A: المساعدات المتوجهة من البلد الأم أو المنظمات الدولية إلى الدولة المضيفة.

٢-التدفقات الرأسمالية الخارجة (Capital outflows):

وتتألف من مستوردات المستثمر الأجنبي للسلع الرأسمالية وكذلك للمواد الأولية، والتقنية والمهارات الإدارية، بالإضافة إلى تحويل أرباح المستثمرين إلى الوطن الأم. لذلك يعبر عن التدفقات الرأسمالية الخارجة بالمعادلة:- $CO = f(K + R + S + P)$

حيث:-

CO: التدفقات الرأسمالية الخارجة.

K: واردات المستثمر الأجنبي من السلع الرأسمالية.

R: واردات المستثمر الأجنبي من المواد الأولية.

S: واردات المستثمر الأجنبي من التكنولوجيا والمهارات الإدارية.

P: الأرباح المحولة إلى الوطن الأم.

وبذلك تصبح معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي (Net F D I):-

$$Net\ F\ D\ I = CI - CO = f(X + I + E + A) - f(K + R + S + P)$$

ويساهم ال F D I بشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي في السنة المأخوذة t عندما $CIt > COt$

ج – النقد الأجنبي:-

يرى رواد المدرسة الحديثة أن الشركات متعددة الجنسيات تساعد في زيادة حصة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي. فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة، وقدرة على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا. كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة ومربحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار. بالإضافة إلى هذا، فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية وكذلك الدولة الأم، والمقدمة إلى الدول النامية المضيفة(٢١).

ويمكن قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على النقد الأجنبي في دولة ما عن طريق الأساليب والنسب المالية المفترضة الآتية:-

١- استخدام أسلوب تحليل الاتجاه (Trend analysis) لكل من التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

٢- المقارنة الإجمالية لحجم التدفقات الداخلة بإجمال حجم التدفقات الخارجة.

٣- حساب النسب الآتية:-

أ - حجم الأموال المستثمرة بواسطة الشركات متعددة الجنسية X ١٠٠
قيمة إجمالي الناتج القومي للدولة المضيفة

ب- حجم القروض السنوية للشركات متعددة الجنسية من البنوك الوطنية X ١٠٠
إجمالي حجم المدخرات السنوية

د- الإنتاج والتوظيف والدخل:-

يرى أصحاب النظرية الحديثة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بصورة إيجابية في الإنتاج والتوظيف، فالشركات الوطنية ربما لا تدرك فرص الاستثمار الوطنية المتاحة، أو أنها تدرك ذلك لكنها غير قادرة على تنفيذها لأسباب تتعلق بضعف الإمكانات المالية والفنية. وفي حين توجد لدى المستثمر الأجنبي خبرةٌ سابقة في النشاط الاقتصادي ومعرفة أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية، فإنه سيكون أكثر قدرةً وكفاءةً في تنفيذ المشروعات الإنتاجية في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وتزداد العمالة مع تصدير السلع الكثيفة العمالة نسبياً(٢٢).

ويمكن قياس أثر الاستثمار على الدخل كما يلي وبشكل تقديري(٢٣):-

$$M = V - C$$

حيث تمثلMالمنفعة المحققة من الاستثمار، V قيمة الإنتاج ، والتكلفة C هي ما يدفعه المستثمرون الأجانب للموارد والعمال والأرض.

ثم يتم خصم تكلفة الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج التي يستخدمها المستثمر الأجنبي، وهي قيمة ما كانت هذه العناصر ستحصل عليه لو لم يقم المستثمر الأجنبي بتشغيلها، لأن قيمة الاستثمار الأجنبي الحقيقية للبلد المضيف تكمن في كونه يستغل هذه العناصر بطريقة أكفأ مما لو كانت ستستغل بها وإلا فلا داعي لذلك الاستثمار.

قيمة الاستثمار إذا تكمن في الفرق بين قيمة ما ينتجه وما كان سينتج بدونه، وهكذا نعدل المعادلة السابقة لتصبح: M=V-C-R

حيث R = تكلفة الفرصة البديلة، وهناك فوائد وتكاليف أخرى غير مباشرة لا يمكن تجاهلها، وهي ما يسمى بالوفورات والضياعات الخارجية، أي الآثار الخارجية التي يتيحها أو يفرضها قيام الاستثمار على الآخرين.

هـ- ميزان المدفوعات:-

ينعكس الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة، وينعكس ذلك بصورةٍ إيجابية على حساب رأس المال، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية. وفي مرحلةٍ تالية يساهم في تخفيف النقص في النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، ويحدث كذلك التحسين في ميزان المدفوعات إذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم. والأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير النجاح، لأن لها سمعة راسخة من ناحية الجودة، كما تتوافر لها المعرفة بالأسواق الخارجية. وعلى العموم ففي البداية ترتفع واردات السلع الرأسمالية التي تحتاج إليها الشركات الأجنبية، وحين تبدأ هذه الشركات بالإنتاج فإن المنتجات النهائية والسلع الأخرى التي كانت تستورد من قبل الدولة المضيفة ستميل إلى الانخفاض بصورة تدريجية، حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنتاج سلع لسدّ جزء من حاجة السوق الوطنية(٢٤). ولكن الحكم على النتيجة الصافية هذه تتطلب المقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال في الدولة المضيفة مع حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب، فإذا كان الأثر الأول يفوق الثاني من حيث إيجابيته، عندئذ يقال أن الاستثمار الأجنبي يرتبط بعلاقة إيجابية مع ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة.

ويمكن استخدام المعادلة التالية لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف(٢٥): -

$$W=(A+S+D) - ('A+'S+'D)$$

حيث :-

W = الأثر الصافي على ميزان المدفوعات.

A= الواردات السابقة المستغنى عنها نتيجة للاستثمار (إحلال).

S = الصادرات الجديدة الناتجة عن الاستثمار.

D = التدفق الرأسمالي الناتج من الاستثمار خلاف الصادرات والواردات المتعلقة بقيام الاستثمار.

A' = الواردات المستجدة التي نتجت عن الاستثمار.

S' = الصادرات المفقودة نتيجة الاستثمار.

D' = رأس المال الخارج عدا مدفوعات الصادرات والواردات.

و- نقل التقنية والإدارة: -

التقنية مورد قابل للاستهلاك يتكون من معلومات وقدرات وسبل استخدام وتحكم في موارد الإنتاج بغرض إنتاج وتوزيع السلع والخدمات المرغوبة اقتصادياً واجتماعيا .وتنقسم التقنية إلى عدة تصنيفات: تقنية صلبة تشمل الآليات والرسومات الهندسية والتوصيفات الفنية التي تستخدم في استغلال الآليات الصلبة، كذلك هناك تقنية ناعمة تتمثل في أساليب الإدارة والتسويق والتمويل والبرمجة، تقنية متقدمة وتقنية قديمة، تقنية حزمية تأتي فقط كجزء من حزمة أو اتفاق ومرتبطة به، أو تقنية حرة متاحة لدى رجال الصناعة(٢٦).

ثانيا:- الفريق المعارض لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية(٢٧):-

يمثل هذا الفريق وجهه نظر النظرية الكلاسيكية، حيث ينظرون إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه صورة من صور الاستعمار الجديد الذي يزيد من درجة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، أو أنه مباراة من طرف واحد حيث الفائز دائما هي الشركات متعددة الجنسية وليست الدولة المضيفة.ويستند أصحاب هذا الرأي لمجموعة من الحجج التي تؤيد وجهه نظرهم والتي توضح الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية ،وهذه الحجج هي:-

أ- بالنسبة للعمالة والمهارات الفنية:-

على الرغم مما ذكره الفريق المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر في أنه يرفع من مستوى التشغيل من خلال قوى الدفع الأمامية والخلفية مع مختلف القطاعات الأخرى، إلا أن هذا الفريق يحاول أن يثبت العكس، وذلك لأن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات لاتتلاءم مع ظروف الدول النامية، سواء من حيث المواصفات والمستلزمات والاستخدام أم من حيث كونها كثيفة لرأس المال، مما يؤدى في النهاية إلى زيادة مستوى البطالة خاصة في الدول النامية التي تعانى من فائض في العمالة.كما أن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تعطى الآلات

والمعدات الحديثة ولكنها لا تعطى "سر المعرفة" مما يؤدى إلى تقاعس الدول النامية عن البحث العلمي الذي يؤدى إلى تطوير التكنولوجيا.

ب- بالنسبة للنقد الأجنبي:-

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وجود الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية المضيفة، إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة. ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب أهمها: كبر حجم الأرباح المحولة للخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة الأم. وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب، وصغر حجم الأموال للشركات الأجنبية عند بداية المشروع الاستثماري.

ج- بالنسبة لميزان المدفوعات:-

على الرغم مما ذكره الفريق المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر من تأثيره الايجابي على ميزان المدفوعات، إلا أن واقع الأمر يثبت عكس ذلك ٠حيث يؤدى هذا النوع من الاستثمار إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وذلك لسببين:-

١- قيام المستثمر الأجنبي بتحويل أرباحه للخارج٠

٢- قيام مشروعات الاستثمار الأجنبي باستيراد المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج من الخارج واستنزاف النقد الاجنبى٠

ومما يزيد من الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات هو أن هذا النوع من الاستثمارات يركز على قطاع الخدمات، ومن المعروف أن الاستثمار في قطاع الخدمات يعود بالنفع على المستثمر الأجنبي لارتفاع حجم الأرباح فيه والتي يتم تحويلها للخارج٠

د- ازدواجية الاقتصاد:-

يرى أصحاب هذا الرأي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدى إلى استمرار ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني، حيث ينقسم الاقتصاد إلى مشروعات جديدة أجنبية تعمل بأحدث أنواع التكنولوجيا وأخرى تقليدية وطنية تستخدم أساليب إنتاج قديمة٠ مما يترتب عليه زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبالتالي سوء توزيع الدخل٠

هـ - تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل:-

يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر تشويها لأنماط الإنتاج والاستهلاك وبالتالي سوء تخصيص للموارد وسوء توزيع للدخل، فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي سلع وخدمات من نوع خاص تحقق الربح السريع وهى تناسب الفئة ذات الدخل المرتفع من المستهلكين٠ وانتشار هذا النوع من

الإنتاج يشوه نمط الاستهلاك لعدد كبير من المواطنين، بل يؤدى إلى تناقص القدرة على الادخار بسبب زيادة الاستهلاك .

ولا يقتصر الأمر على تشويه نمط الإنتاج والاستهلاك فقط بل يتعداه إلى أكثر من ذلك لأن الفئة التي تعمل في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر تحقق دخولا مرتفعة، وكذلك الفئة المستهلكة لهذا الإنتاج هي من فئة الأغنياء التي تزداد رفاهيتها مما يعمل على زيادة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات نتيجة وجود الاستثمار الأجنبي المباشر .

و- السيطرة على اقتصادات الدول النامية:-

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتنظيمية ما يمكنها من السيطرة على اقتصادات الدول النامية وإخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل تعظيم الربح، ويتخوف البعض من أن تتحول هذه السيطرة الاقتصادية إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

ل- الآثار السلبية على البيئة والتراث والثقافة:-

يرى أصحاب هذا الرأي أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له آثار سلبية على البيئة والتراث والثقافة لأن هذا الاستثمار يتركز في الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تلوث البيئة مثل الصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية وصناعة بتروكيماويات والأسمنت وغيرها. والتي لا تستطيع إقامتها في دولها لوجود قوانين صارمة تمنع ذلك. كما يرى هذا الفريق أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نقل أفكار وآراء وممارسات بعضها غير مشروع مما يؤدى إلى فساد أخلاق وعقائد الدول المستضيفة لهذا الاستثمار والذي يؤثر بالسلب على القيم والتراث والثقافة.

وعلى المستوى التطبيقي: يمكن عرض بعض الدراسات ذات العلاقة بتحليل الآثار المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي،وذلك فيما يلي:-

١- دراسة (Tun Wai and Wang1982) الخاصة بالآثار الإيجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصادات الدول النامية.وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك آثارا إيجابية للاستثمارات الأجنبية على الاستثمارات الخاصة إذا تمّ توظيف هذه الاستثمارات في صناعات ذات روابط بصناعات محلية مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية، ومنافستها في السوق العالمي، وتزايد الصادرات المحلية، وتحسين ميزان المدفوعات للبلد المضيف، إضافة إلى أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى زيادة الناتج مما يحفز الاستثمار المحلي، وكذلك زيادة الواردات من السلع والمعدات اللازمة للاستثمار، أو السلع

الاستهلاكية الناتجة من زيادة الدخل .كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن هناك أثراً سلبياً للاستثمارات الأجنبية إذا اتجهت لصناعات منافسة للصناعات المحلية(٢٨).

٢- دراسة (Aizenman1992)عن تفعيل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقتها بالتجارة الخارجية .وقد توصل الباحث إلى أن هذه الاستثمارات محفزة ومشجعة للدولة المضيفة إذا استطاعت تحقيق منافع منها لم تحققها في مجال آخر . ولكي يتم تحقيق هذه المنافع لا بد من تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما توصل إلى أن الشركة المستثمرة، أو الفرد المستثمر يتطلعان إلى منافع وأرباح باستغلال الميزة النسبية للدول المضيفة، وأنه في حالة فتح الدولة المستثمرة باب التجارة الخارجية، فإن فرص الحصول على المنافع والأرباح أفضل وأسرع(٢٩).

٣-دراسة(Salts,1992)عن الارتباط العكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العالم الثالث .واعتمدت الدراسة على تحليل تأثير مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعدد٧٥ دولة نامية .وتوصلت إلى أن هناك ارتباطا عكسيا بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ . كما توصلت الدراسة إلى أن النتائج التطبيقية لا تتفق مع نظرية بعينها(٣٠).

٤- دراسة (Zeine Albdin, Abdel, Raham, 1994) التي استهدفت التحري عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في ٤٢ دوله في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط معدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول كان قرابة ٢٤% خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٢)، وأن ٩ دول من ٤٢ دولة جذبت ٩٠%من هذه التدفقات ولم تستطع دول المنظمة الأقل نموًا جذب أكثر من ١% من التدفقات الاستثمارية الأجنبية. وبينت الدراسة فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية أن هناك تركزًا شديدًا في قطاع الخدمات. ومع ذلك هناك نسبة كبيرة توزعت على القطاع الزراعي في باكستان ونيجيريا. وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم الدور المهم لهذه الاستثمارات إلا أن أكثر الدول النامية حاجة إليها هي أقلها جذبًا لذلك النوع من الاستثمار، ذلك أن المستثمرين الأجانب يبحثون بالدرجة الأولى عن فرص

استثمارية مربحة وآمنة، ولهذا تجدهم ينجذبون إلى البلدان التي توفر تلك المتطلبات. ولسوء الحظ فإن تلك الفرص لا تتوافر في أغلب الدول النامية في منظمة المؤتمرالإسلامي. كما توصلت الدراسة إلى أن على الدول النامية في منظمة المؤتمرالإسلامي أن تعمل على خلق بيئة مناسبة لهذه الاستثمارات، وتحقيق المستوى الأدنى على الأقل من البنية الأساسية قبل أن تأمل في جذب الاستثمارات الأجنبية، وأن عليها في المدى المتوسط الاعتماد على مواردها المحلية لتمويل حاجاتها التنموية(٣١).

٥- دراسة (Pfaffermayr ,1994) لتوضيح العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونمو الصادرات في النمسا .حيث استخدم الباحث اختبار (جرا نجر) للسببية؛ لتحديد التأثير الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات على الاقتصاد النمساوي. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أهمية سببية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والصادرات في كلا الاتجاهين. وأن هناك احتمالية لوجود تأثير إيجابي لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات، وتأثيرسلبي للصادرات على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأظهرت الدراسة إن هناك تأثيرا قويا للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو(٣٢).

٦- دراسة (Rubio and Rivero1994) للاستثمار الأجنبي المباشر في أسبانيا للفترة من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٩٤، وأظهرت الدراسة أن هناك تأثيرا قويا للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو في الاقتصاد الأسباني لهذه الفترة .وهدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي مثل مستوى الناتج المحلي الإجمالي ، ومستوى التضخم ، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .وتوصلت الدراسة إلى أن الارتفاع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عام١٩٨٦، يمكن إرجاعه إلى اتساع السوق المحلي الأسباني ، وإلى وجود اليد العاملة الماهرة بأجور منخفضة(٣٣).

٧- أوضح Chen وآخرون في دراستهم عام ١٩٩٥ ، عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، أن نسبة مساهمته في زيادة الصادرات الصينية زادت من ٣% عام ١٩٨٤ ، إلى أكثر من ٥% عام ١٩٨٨ ، و١٢% عام ١٩٩٠، وما يقرب من ١٧% عام١٩٩١ ، ٢٠% عام ١٩٩٢ ، ووصلت إلى نسبة ٣٠% من

الصادرات الصينية عام١٩٩٣ بسبب توافر العديد من المقومات في الصين، من أهمها اتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين معدل نمو الناتج ومعدل نمو الاستثمارات الأجنبية،والى وجود علاقة سلبية بين معدل نمو المدخرات المحلية ومعدل نمو الاستثمارات الأجنبية (٣٤).

٨- دراسة(محمد خليل ، ١٩٩٥ م)عن الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية . حدد الباحث في هذه الدراسة أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المتمثلة في العوامل المتصلة بالسوق، ويليها تحقيق أقصى ربح ممكن وذلك في حال توافر جميع شروط الاستثمار الأجنبي، أي تهيئة المناخ المناسب لنمو الاستثمارات من حيث توافر المواد الخام، والأيدي العاملة، والبنية التحتية والتي تساهم بفاعلية في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح مما يترتب عليه التأثير المباشر على التنمية الاقتصادية للبلد المضيف .وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك دولا تتمتع بتوافر الظروف نفسها؛ لكنها تأثرت سلباً بالاستثمارات الأجنبية إذ تراكمت الديون الأجنبية عليها، الأمر الذي أدى إلى إعلان إفلاس بعضها، وزيادة مديونيات البعض الآخر .ويرجع السبب في ذلك إلى أنظمة الدول المضيفة للاستثمار. لذا أوصت الدراسة بضرورة تغيير الحكومات لسياساتها المتعلقة بالاستثمار، وحماية حقوق البلد المستثمر والمضيف، وضرورة تفعيل القطاع الصناعي من خلال تشجيع التنافس بين الشركات المحلية و الأجنبية، وتحقيق الهدف من الاستثمارات الأجنبية كأحد أسباب التنمية الاقتصادية(٣٥).

٩- دراسة كل من (Kokko Tansini & Zejen,1996) حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في أورجواي، إذ اتضح أن التواجد الأجنبي (وجود الشركات متعددة الجنسيات) ساهم في زيادة صادرات شركات أورجواي المحلية فقط ودون حدوث تغيير أو زيادة تذكر في صادرات أورجواي إلى الدول المجاورة لها مثل الأرجنتين والبرازيل، حيث لم تتأثر الصادرات إلى هذه الدول بالتواجد الأجنبي . يدعم ما سبق حقيقة امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لحلقات توزيع المنتجات، ومعرفتها بسلوك المستهلكين في الخارج، والتي ليس بالضرورة أن تتوافر في الدول الأخرى النامية.ووفقا لهذه الدراسة، يحدث الأثر الإيجابي على الصادرات